Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 2, 2024

Deanship of Scientific Research

The Reason for the Length of Speech in Arabic Syntax: A Study of Concept and Usage

Basem Younes ALbderat*, Jazaa Mohammad AlMasarwah

Department of Arabic language and literature, Faculty of Arts, Mu'tah University, Jordan

Received: 25/12/2022
Revised: 6/5/2023
Accepted: 21/5/2023
Published: 30/3/2024

* *Corresponding author:*
basembd2000@yahoo.com

Citation: ALbderat, B. Y. ., & AlMasarwah, J. M. . (2024). The Reason for the Length of Speech in Arabic Syntax: A Study of Concept and Usage. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(2), 521–534. https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.3294

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objective: This paper aims to elucidate the phenomenon of 'length of speech', gauge its use by grammarians in their explanations, understand why they rely on it, and identify the critical issues predominantly elucidated by this phenomenon.

Methods: The study adopted an analytical descriptive approach to describe and explain the linguistic phenomenon. It compiled most grammatical issues explained by grammarians using the 'length of speech' phenomenon from various grammar books. These issues were then categorized based on the reasons leading to the length of speech, and the grammarians making use of this phenomenon were highlighted.

Conclusion: The study demonstrates that 'length of speech' is a grammatical phenomenon often relied upon by grammarians to explain language structure. This depends on the count of morphemes constituting a sentence. Its most notable manifestations in the grammatical lessons are the separation of morphemes, the absence of a preceding word, and the use of a word for two things to attain its syntax and meaning.

Recommendations: The research concluded that the most pronounced rules based on the reason for the length of speech include deletion (which happens most frequently), a shift in inflection from heavier to lighter, reiteration of an advanced word so it's not forgotten, or a weakness in the grammatical factor. The study deduced that 'length of speech' as a reason for grammarians is predominantly represented in the infinitive, the relative noun with its connection, the conditional sentence, and the structure of a nominal sentence following 'law la'. This study recommends emphasizing the reason for 'length of speech' conspicuously when studying or teaching linguistic phenomena.

Keywords: Vowel, length of sound, morpheme, collocation.

عَلَّةُ طُوْلِ الكَلامِ في الدّرسِ النَّحويِّ العربيّ: دراسةٌ في المَفْهومِ والاستعمالِ

باسم يونس البديرات، جزاء محمد المصاروة

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن

ملخّص

الأهداف: بيانِ المقصودِ بعلّة (طولَ الكلامِ)، ومدى اعتمادِ النّحاةِ عليها في التّعليلِ، والوقوفِ على دواعي الأخذ بها في التحليل اللغوي، وبيان أبرزِ المسائلِ اللغويّةِ التي عللوا لها بهذه العلّة.

المنهجية: اتبعتْ الدّراسة المنهج الوصفيَّ التّحليلي الذي يصف الظاهرةَ اللغويّةَ، ثم يفسرُها. عمدت الدّراسة إلى جمْعِ أغلبِ المسائلِ النحويّةِ التي عللها النحاةُ بطول الكلام من كتبِ النَّحوِ المختلفةِ، ثمَّ بوّبت بحسبِ السببِ المؤدّي إلى طول الكلام، وجرى تفسيرِ طولَ الكلامِ فيها، مع بيان النَّحاةَ الذين اعتمدوا هذه العلّة.

النتائج: أظهرت الدّراسة أنَّ طولَ الكلامِ علّة نَحْويّة اتّكأ عليهَا النّحاة غالبًا في تعليل تراكيبِ اللغةِ. وتَسْتندُ إلى عددِ المُورفيماتِ المكوّنةِ للجملة، ومنْ أبرز مظاهرها في الدرس النحوي: الفصلُ بين المتلازمين، وافتقارُ اللفظِ للفظٍ بعده افتقارًا معنويًا، واقتضاءُ اللفظ شيئين لإتمامِ تركيبِهِ ومعناه.

الخلاصة: خلصت الدّراسة إلى أنّ أبرز الأحكام التي تنبني على علّة طول الكلام الحذف، وهو الأكثر، أو التّغييرُ في حركة الإعراب من الأثقل إلى الأخفّ، أو إعادة ذكر لفظ متقدمٍ حتى لا يُنسى، أو ضعفٌ في العامل النّحوي. وتبيّن أن علّة (طول الكلام) عند النّحاة أكثر ما يتمثّل في المصدر المؤوّل والاسم الموصول مع صلته وجملة الشّرط وتركيب الجملة الاسمية بعد (لولا). وأوصت الدراسة بضرورة إبراز علّة طول الكلام بصورة واضحة حين دراسة العلل أو تعليمها.

الكلمات الدالة: العلّة، طول الكلام، المورفيمات، المتلازمات.

مقدِّمَة

تناولت هذه الدّراسة علّة (طول الكلام) في الدرس النّحوي القديم، إذ وجدنا أنّ النّحاة قد تعلّلوا بها في تحليلهم لبعض التّراكيب اللغويّة، غير أنّهم لم يفردوها من ضمن العلل، بمعنى أننا لا نجد لها ذكرا مستقلا كبقيّة العلل الأخرى، إذ أشاروا إليها إشارات عابرة من ضمن علل أخرى كالتخفيف أو الاختصار وغيرها، وإن كانت لا تقلّ عن غيرها من العلل مفهوما ولا استعمالا، فاقتضت طبيعة البحث الوقوف بداية عند عناية النّحاة بالعلل لِما لها من علاقة وثيقة ببدايات نشأة الدرس النحوي، فقد وجدتْ العلل متزامنة مع بدايات هذا العلم من لحظة مخاضة إلى أن أصبح علما مستقلا بمناهجه وأسسه ومقوماته.

وقد انتظمت هذه الدراسة بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناولنا في المقدّمة الإطار العام للدّراسة من حيث الهدف والمنهج، ومباحثها، وأبرز الدراسات السابقة التي تناولت جوانب من الموضوع، أما المبحث الأول فقد أفردنا الحديث فيه - بإيجاز – عن العلاقة بين النحو والتعليل، ومدى عناية النحاة بالعلل على نحو عام، وتوقفهم عند علّة طول الكلام بوجه خاص، وأبرز العوامل المؤثرة في منهجيّة دراسة العلل. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه طول الكلام والأحكام النّحوية المترتّبة عليه، وأبرز الأوجه التي تتمظهر فيها هذه العلّة. أمّا المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مسائل طول الكلام عند النحاة، وقسمناها حسب الأسباب التي جعلتهم يعللونها بـ(طول الكلام) في الجملة، نحو جملة الشرط، والفصل بين المتلازمين، وبُعْد العامل عن معموله، وغيرها. وتضمنت الخاتمة أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أمّا فيما يخصّ الدراسات السابقة فقد عثرنا على دراستين حديثتين تناولتا علّة طول الكلام، أولاهما بعنوان "طول الكلام وأثره في التأويل النحوي"**(الجبالي، 2015م)**، ومن خلال العنوان نتلمس الفارقَ بينها وبين دراستنا هذه، إذ تناولت هذه الدراسة دَوْرَ طول الكلام في التَّأويل النحوي، في حين أنّ دراستنا تناولت علّة طولَ الكلام في حال كونها علّة من علل النّحاة، فالهَدَفُ مختلفٌ، أضف إلى ذلك أن الدّراسة المذكورة تناولت المسائلَ النحويةَ المبنيَّ تأويلُها على طول الكلام، وتتبُّعَ آراء النحاة فيها، ولم تبيّن المقصود بهذه العلّة عند النّحاة، ودراستنا هذه شرعت بتحديد المقصود من هذه العلّة، وبَيّنتْ مظاهرها والأحكامَ المترتبةَ عليها، وسعتْ لبيان مدى اتكاء النحاة عليها في تعليلاتهم.

أمّا الدراسةُ الثانية فبحثٌ لحسين صلاح عبد اللطيف بعنوان، "أثر طول الكلام في القاعدة النحوية"**(عبد اللطيف، 2011م)**، وهي دراسة لم تتناول (طول الكلام) علّةً من علل النّحاة، بل كان كثيرٌ مما فيها عن علّة الاختصار، يظهر هذا من جَعْلِه أولَ مبحثٍ عنده في اختصار المصطلح كاختصار مصطلح (ما لم يسمّ فاعله) إلى (نائب الفاعل)، وواضح أن هذا ليس له علاقة بعلّة طول الكلام مَدارِ هذا البحث. ثم إنّه لم يدرس هذه العلَّة عند النّحويين، بل إنه تناول في كثير من الأحيان نصوصًا وتراكيبَ وحللها هو استنادًا إلى رأيه، ودراستنا تنظرُ إلى طول الكلام من وجهة نظر النحويين واتكائِهم عليها في تعليل التراكيب اللغوية.

المبحث الأول: العلاقة بين التعليل والنحو

يرجّح الباحثون أنّ دراسة اللغة عند العرب قد بدأت في القرن الأول الهجري، وقد كانت مجرّد ملاحظات على المادة اللغويّة، فغلب عليها أنّها جهود فردية عند بعض الدارسين دون حاجة ملحّة لذلك الأمر**(عيد، 1976، ص106)**. فلم يكن موضوع التقعيد النحوي أو اللغوي على نحو عام يفرض مشكلة تستحقّ الالتفات إليها لدى النحاة في مرحلة البدايات، إذ اعتُبِرتْ اللغةُ - في ذلك الوقت - موثوقةً كلّها، فاللسان العربي: "كان عندهم صحيحًا محروسًا، لا يدخله الخلل، ولا يتطرّق إليه الزلل"**(ابن الجزري، 1963، ج1، ص5)**.

وقد امتازت هذه المرحلة بالتركيز على دراسة النحو بصورة لافتة، وإن كانت مجرّد ملاحظات ذاتية إلا أنّها ركزت على التعليل، فأصبح التّعليلُ توأمُ النحوِ وقَرينُهُ، وُلِدا من رحِمٍ واحدةٍ؛ ذلك أنَّ النّحوَ لا غِنى له عن التّعليلِ، فإذا كان النَّحوُ آلةً لضبطِ اللسانِ والبَنانِ، فإنَّ التّعليلَ هو تفسيرٌ لعملِ هذه الآلةِ، فكان النحاةُ في الوقتِ الذي يضعونَ فيه القواعدَ يبرّرون هذه القواعدَ **(أبو المكارم، 1973م)**؛ لذلك كانَ التّعليلُ مواكبًا للنشأةِ الأولى للنَّحو.

ومن أبرز سمات العلل في الدرس النحوي العربي أنّها اجتهاديّة، تنطلق من أصولٍ عامّة تعارفَ عليها النُّحاةُ "فكثُرتْ العللُ، وأصبحَ من الصعب لَمُّها كلُّها في مجموعة يسيرة من أصول التعليل وقوانينه، تمثّلُ في مجموعها نظرياتٍ لتفسير الظواهر النحوية"**(الملخ، 2015م، ص47)**. والناظر في مناهج القدماء في تناولهم للعل ودفاعهم عنها في تفسير الظواهر اللغوية يلتمس منهجين متباينين في هذا المجال، الأول تمثّل في مرحلة بدايات نشأة الدرس النحوي (مرحلة التأسيس)، فكانت العلل مساندة على التّفسير النّحوي لا غاية مقصودة بذاتها كما وجدناه في المرحلة الثانية، وهي ما بعد التأسيس، فمنهجيّة معالجة النصوص اللغويّة في كتب التراث في غير موطن تكشف هذا الأمر بكلّ جلاء، ودليل ذلك ما ذكره الخليل نفسه عندما سُئِل عن العلل التي يعلل بها في النّحو، فقيل له عن العرب أخذتها (العلل) أم اخترعتها من نفسك، فقال الخليل: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لِما عللته منه. فإن أكن أصبتُ العلّة فهو الذي التمست**(الزجاجي، 1982، ص65-66)**. مشبّها عمله بحال رجل حكيم دخل دارا أحكم الباني بناءَها بالخبر الصادق، فكلّما وقف الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا.

وتغيّر هذه المنهجيّة في دراسة النحو العربي بصورة عامة، والعلل بصورة خاصّة في مرحلة ما بعد التأسيس ربّما يرتبط بتغيّر الهدف من الدراسة، إذ أصبحت غاية منشودة، لا مجرّد ملاحظات ذاتية، فهدف دراسة اللغة في هذه المرحلة ارتبط بجملة من العوامل، من أبرزها تفشي اللحن، نتيجة الاختلاط والمعاملة والتزاوج مع الأمم الأخرى مع بدايات القرن الثاني الهجري، بدايات الانفتاح، فتغيّر المجتمع ودخلت الدولة الإسلامية أصنافٌ من الناس على اختلاف المنابت والأصول، وترتّب على ذلك دخول الخلل والزلل في اللسان العربي، يقول ابن خلدون:"ثمّ فسدت هذه الملكة لمضر بمخالطتهم الأعاجم. وسببُ فسادها أنّ الناشئ من الجيل صار يَسمع في المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيّات التي كانت للعرب" **(ابن خلدون، 2004، ج4، ص1141)**.

وقد كان لحداثة علم النحو دور في تأثّره في بعض العلوم غير اللغويّة – خاصة في باب العلل – نحو علم أصول الفقه بالدرجة الأولى، وتبرز أوجه هذا التأثر في مستوى المنهج والمصطلح، ويتبدّى ذلك في لجوء النحاة إلى تأويل النصوص لتحقق الاتساق بين القواعد، وهذه خصيصة من أهمّ خصائص المنهج الإسلامي الأصولي. وكذلك الحال في الشروط التي قبلها النحاة للتحقق من سلامة العلّة (القوادح بالعلل)، فهي في مجملها مستمدة من علم أصول الفقه. ومصطلح العلّة كذلك مصطلح فقهي بالدرجة الأولى. وكذلك في تقسيم الأحكام النحوية إلى: واجب، وممتنع، وحسن، وقبيح، وغيرها. ما يوضّح هذا التّأثّر في علم أصول الفقه بصورة جليّة لا يمكن إنكارها**(أبو المكارم، 2005)**.

ولعلّ إفادة النحاة – نتيجة توسّع منافذ المعرفة - من طرائق المنطق الأرسطي، واتّخاذها حكمًا فيما يدور بينهم من جدل ونقاش في مسائل النحو على وجه الخصوص يكشف عمّا بينهما من صلة وثيقة. وقد أورد أبو حيان التوحيدي في كتابه المقابسات نصّا يوحي بهذا التأثّر، إذ يقول:"لا سبيل إلى معرفة الحقّ من الباطل، والصّدق من الكذب، والخير من الشّرّ، والحجّة من الشبهة، والشّكّ من اليقين. إلاّ بما حويناه من المنطق وملكناه من القيام به، واستفدناه من واضعه على مراتبه وحدوده، واطّلعنا عليه من جهة اسمه على حقائقه"**(التوحيدي، 1970، ص69)**.

وقد كان لهذا التأثّر المنهجي في علوم الفلسفة والمنطق أثر في طبيعة العلل النحويّة وتنوعها عند النحاة، فقد قسمها الزجاجي إلى علل: تعليمية، وقياسية، وجدلية. فالتعليمية هي العلل التي تفيدنا الأحكام الإعرابية، كعلة نصب (زيدا) في قولنا: إنّ زيدا مسافرٌ. والقياسيّة هي العلل الثانية، كأن يسأل سائل عن العلّة في أن تنصب (إنّ) لفظة (زيدا). أمّا الجدليّة فعلل ثوالث، كأن يسأل سائل: بأي الأفعال شُبّهت (إنّ وأخواتها)، ونحوه من الأسئلة، فكل ما يعتلّ به النحاة جوابا عن هذه الأسئلة يدخل في العلل الجدليّة**(الزجاجي، 1982)**.

ويمثّل موقف ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) أعلى صوت ناقد وُجّه للنحاة ومناهجهم في دراسة النحو العربي، وصرّح بهدفه من تأليف الكتاب بقوله:"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي"**(ابن مضاء، 1979، ص76)**. فابن مضاء لم يقتصر في مهاجمته على نظريّة العامل وحدها، لأنّها فاسدة بذاتها، كما يرى، فهي تجرُّ وراءها أيضًا حشدًا من العلل يعجز العقل عن فهم كثير منها، وبالذات العلل الثواني والثوالث بقوله: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب"**(ابن مضاء، 1979، ص127)**.

ولعلّ تغيّر منهجيّة دراسة العلل في المرحلة الثانية (ما بعد التأسيس)، حين أصبحت غاية لا هدفا، هي السبب كذلك في أنّ بعض الباحثين المحدثين قد صنع صنيع ابن مضاء، فهاجمها ووسمها بالعلل المنطقيّة، والتعليل المنطقي من وجهة نظرهم"لا يصلح وسيلةً علميّة في دراسة اللغة بخاصة وفي الظواهر الاجتماعية بعامة"**(عيد،1978م، ص65)**، فقد أصبحتْ هذه العلوم تعتمد على الاستقراء والتجريب مقتربة بذلك من العلوم الطبيعية. وهذا الحكم نلتمس فيه التعميم على العلل، وربّما لم يكن في مكانه، بمعنى أننا يُمكن أن نقبل بعضها؛ لأنها علل وصفية، تصف كلام العرب وصفًا علميًا واقعيًا، وربّما كانت من ضمنها علّة طول الكلام، لأنّ غاية المتكلّم تمام المعنى وخفّة المبنى على مستوى المفردة أو على مستوى التركيب بأكمله.

فحاول النحاةُ العرب قديمًا وحديثًا تفسيرَ التّراكيبِ النّحويّةِ وعلاماتِ الإعراب في اللغة العربيّة، وقدّموا تعليلاتٍ كثيرةً، عُرِفتْ بعِلَلِ النُّحاة، ثم تناولت طائفةٌ منهم العللَ عند حديثهم عن أصول النّحو كما عند الأنباري في كتابه "لُمع الأدلة"، والسّيوطي في كتابه "الاقتراح"، وغيرهما.

وأَوْلى المُحْدثونَ موضوعَ العلّة عناية كبيرة، فمنهم من درسَ التّعليل بوجهٍ عامّ، كما عند مازن المبارك في كتابه: النحو العربي: العلة النحوية، نشأتها وتطورها **(المبارك، 1981م)**، وتناول بعضُهم علةً بعينها كما عند عبد الفتاح الحموز في ظاهرة التعويض في العربية **(الحموز، 1987م)**، وأحمد عفيفي في كتابه: ظاهرة التخفيف في النحو العربي **(عفيفي،1996م)**، وقصر بعضُهم دراسته للعل عند أحدِ العلماء كما عند النَّهاري في رسالته: العلة النحوية في كتاب سيبويه**(النهاري، 1993م)**. والكتبُ والدراساتُ والأبحاثُ في هذا المجال كثيرة جدًا.

وبالعَوْد إلى العلل التي ذكرها النُّحاة، ونُقلتْ عنهم، نجدُ أنّ ابنَ قتيبةَ جعلَها ثلاثًا وعشرينَ علّةً، هي السَّماع، والتَّشبيه، والاستغناء، والاستثقال، والفرق، والتّوكيد، والتّعويض، والنّظير، والنّقيض، والحَمْل على المعنى، والمشاكلة، والمعادلة، والمجاورة، والوجوب، والتّغليب، والاختصار، والتّخفيف، ودِلالة الحال، والأصل، والتّحليل، والإشعار، والتّضادّ، والأَوْلى **(الدينوري، 1994م)**، وجعلَها السّيوطي فيما ينقله عن التّاج ابن مكتوم أربعًا وعشرين علة بزيادة علّة الجواز**(السيوطي، 1989م)**، و"ليس تحديد العلل بالأمر اليسير؛ ذلك أن العلل تتكاثر تكاثرا امتداديًا"**(الملخ، 2015م)**، وقد أحصت خديجة الحديثي ستًّا وسبعين علّة في كتاب سيبويه وحده **(الحديثي، 1974م)**.

والنّاظر في هذه العلل يرى الخلطَ بينها، إذ لا يمكن تصنيفُ علّتَيْ الاستثقال والتشبيه -مثلًا - في بابٍ واحد مع علّتَيْ الوجوب والجواز؛ ذلك أن الأُوليَيْنِ علّتان تفسيريّتان، والثانيتين ليستا علّتين؛ وإنما هما وصفانِ للعلل تبيّنان مدى تأثيرِهما في المعلول، فحين ذكر النّحاة علّةَ بناء بعض الأسماء جعلوها علّة (الشَّبه) بالحرف، وهذه العلة عندهم علّة موجبةٌ للبناء، ومن علل الإمالة عندهم (مجاورة) الألف للكسرة لكنها علة مجوّزة، فالجوازُ والوجوبُ ليستا علّتين، لكنّهما وصفٌ للعلّة.

وبتتبعنا للدّرس اللغوي عند القدماء الذين درسوا العللَ، سواءٌ أكانَ دَرْسُهم في كتابٍ مستقلّ أم في عنوان ضمن كتاب، لم نجد من أفرد علَّة طولِ الكلام بحديثٍ خاصٍّ، بل إنّها غائبةٌ تماما عند ذكرِ العلل وحصرِها، على الرّغم من أنّ أغلبَ النّحاةِ اتكأَ عليها في التعليل، ومثال ذلك ما نجده عند ابن جني في سرِّ صناعة الإعراب بقوله "إذا طالَ الكلامُ جاز فيه من الحذفِ ما لا يجوزُ فيه إذا قصر"**(ابن جنّي، 2000م، ص60)**، ونحو ذلك عند أبي عبيدة القوجوي في قوله: "ومن شأن العرب إذا طال الكلام أنْ يغيّروا الإعرابَ والنَّسَقَ" **(القوجوي، 1999م،ص432)**، ومثله قول ابن عصفور:"والطُّول يستدعي التخفيف"**(ابن عصفور، 1998م، ص279)**. كما تعلّلَ بها إمامُ النّحاة سيبويهِ، والمبرّدُ وابنُ السَّرّاجِ، وابنُ النّحّاسِ، وأبو بكرٍ الأنباريُّ، وابنُ مالكٍ، وابنُ هشام، وأبو حيّانَ الأندلسيُّ، وغيرُهم من النُّحاة كما سنرى في ثنايا البحث. في حين نجد أن مفهوم هذه العلّة يتحدد بعدد (المورفيمات) المكوّنة للجملة مما يؤثّر في الظاهرة اللغوية، فتفسّر عندها بعلّة طول الكلام.

ومن المحدثين الذين تناولوا هذه العلّة حسن المَلْخ، وجعلها ضمن علّة التّخفيف، وعلّة التّخفيف تقوم على ما يمكن تسميته بنظرية الرَّبط في النَّحو العربي، ثم ذكر الملخ أن التَّخفيف يتمثَّل في صور منها (الطّول) وذكر أمثلة محدودة لا تُجاوز أصابع اليد الواحدة **(الملخ، 2015م)**.

المبحث الثاني: طول الكلام والأحكام النحوية المترتّبة عليه

أدرك علماء اللغة القدماء- في بدايات دراستهم للغة - أهميّة علم النّحو في فهم اللغة المنطوقة أو المكتوبة، وأنّ سلامة نحو الجملة ضرورة معينة على فهم المعنى. وبذلك تشكّل مفهوم هذا العلم – النحو – ليدلّ على العلم الذي يدرس قواعد النّظام النّحوي دراسة علميّة، ويصف ظواهره التركيبية معتمدا بعض الأسس اللغويّة لذلك، كالتغيّر الإعرابي، والرتبة، والمطابقة، وظاهرة التعلّق، وظاهرة الإتباع وغير ذلك**(تمام، 2001م)**، فبذلوا جهودًا كبيرة في بيان مقاصد الكلام في العربية، وبناء نظرية واضحة المعالم للنحو العربي تقوم على أنَّ غاية اللغة الإفهام والوضوح؛ لذا وجدناهم قد بدأوا التحليل النحوي - بداية - بحصول المعنى، فاهتمام النّحاة لم يقتصر على الشّكل الخارجي للتركيب من حيث الإعراب فحسب، وإنّما اهتمّ بالتّركيب وبالمعنى الذي يمكن أنْ ينجم عنه، يقول سيبويه:"وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها من المعنى"**(سيبويه، 1988م، ج1، ص32)**. من خلال تحديد دقيق لمفهوم الجملة التي تعدّ اللبنة الأساسيّة في تكوين الخطاب البشريّ المتكامل. فبناء الجملة عند النحاة القدماء يتصل بالقواعد التي تحدد هذا النّظام الجُمَلي، وتجعلها قادرة على أداء المعنى الذي يريده المتحدّث أو الكاتب فيصل إلى المستمع أو القارئ**(حجازي، 2006م)**.

ولعلّ تحديد النحاة العرب القدامى - بداية لمفهوم الجملة - يعدّ إفصاحا صريحا عن منهجيتهم لدراسة بنية التراكيب اللغويّة، وأثر تمام الجملة في وضوح المعنى المراد. يتضح ذلك في تحديدهم لمفهوم الجملة، ونحو ذلك ما نجده عند المبرّد بقول في باب الفاعل: "وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"**(المبرد، د.ت، ج1، ص8)**، ويستعمل ابن جنّي لفظ الكلام بمعنى الجملة في قوله: "كلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسِه مفيد لمعناه، وهوَ الذي يُسمّيه النحويونَ الجُملَ"**(ابن جني، د.ت، ص17)**. والمعنى نفسه يتكرر عند ابن يعيش بقوله "كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه"**(ابن يعيش، 2001م، ص72)**، ولعلّ ما سبق قد يوحي إلى أنّ النحاة خلطوا في حدّهم بين الكلام والجملة، ولم يضعوا فارقا بينهما، غير أنّه يمكن القول إنّ تعريفهم للكلام جاء مقصورا على المكوّنات الأساسية للجملة، أو ما يمكن تسميته المكوّنَ النووي**(حميدة، 1997م)**؛ لذلك قال بعضهم: "حدُّ الكلامِ: ما تضمَّنَ مِنَ الكلام إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"**(شهاب الدّين، 2001م، ص435)**. فإذا كان الكلام هو المعنى الذي يحسن السكوت عليه، فإنَّ أي زيادة على ذلك تعد إطالة للكلام.

ويعدّ ابن هشام الأنصاري من أكثر النحاة المتأخرين عناية بالجملة؛ ميّز – بداية – بين الجملة والكلام بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّم كثير من الناس، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفاده بخلافه**(ابن هشام، د.ت، ج1، ص490)**.

ونجد كذلك أنّ علماء الألسنيّة المحدثين لم يخرجوا عن هذا الإطار في تحديدهم لمفهوم الجملة؛ إذ الجملة عندهم "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"**(أنيس، 1975م، ص277)**. أو هي "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه. فقام زيدٌ جملة، وزيد مجتهدٌ جملة، وصه جملة، وأف جملة، والنارَ جملة"**(عمايرة، 1984م، ص78)**. خلاصة القول بما سبق أنّ تحديد النحاة العرب القدماء لمفهوم الجملة تحديدا دقيقا قام على أساس الحد الأدنى من الكلام الذي يقدّم للمستمع المعنى المُراد بصورة واضحة، هو الأساس ذاته الذي اعتمده الدّرس الألسني الحديث برمته في تحديده لمفهوم الجملة وارتباط هذا المفهوم بالمعنى.

وعلّة طول الكلام علّة غائية تجيب عن سؤال يبدأ بـ(لِمَ)، وهذا شأنُ أكثر العلل في النحو العربي، فهي تتجه إلى الغاية**(عيد، 1978م)**، ومن خلال

تتبعنا للمسائل التي عللها النحاة بطول الكلام وجدنا أن طُولَ الكَلامِ يَتَمَظهرُ في أوجهٍ ثلاثة:

الأول: الفصل بين المتلازمين، أو ما الأصلُ فيهما أن يكونا متلازمين، كالفصلِ بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك نحو قولِه تعالى: ﴿لكنِ الرّاسِخونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤمنونَ يُؤمنونَ بما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقيمِينَ الصَّلاةَ وَالمُؤْتونَ الزَّكاةَ﴾(النساء: 62)، فقد علّل الفرّاء رفعَ (المؤمنون) ونصبَ (المقيمين) بطول الكلام، والفصلِ بين البدل والمبدل منه كما في قوله تعالى:﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِنْ ذلِكُمْ النَّارُ﴾(الحج: 72)، والفصلِ بين الشَّرط وجوابه، والفصلِ بين الفعل وفاعله...إلخ.

والثاني: افتقار اللفظ لما بعده افتقارًا معنويًّا، وهنا إما أن يكون اللفظُ مُحتاجًا لغيره لإتمام معناه، كحاجةِ المُضافِ إلى المُضافِ إليه، وحاجةِ الاسمِ الموصولِ إلى صِلتِهِ، وإما أن يكون المعمول عاملا في غيره فيقتضي معمولًا، فيصبح الكلام بذلك طويلًا، وذلك كما في المنادى الشبيه بالمضاف.

والثالث: أن يقتضي اللفظُ شيئين لإتمام التركيب النَّحوي. وذلك كما في المبتدأ عندما يكون قَسَمًا، فإنه يحتاج خبرًا ويحتاج جوابًا للقسم، وكذلك المبتدأ بعد لولا فإنه يقتضي خبرًا ويقتضي جوابًا لـ(لولا)، فالافتقارُ في الثَّاني افتقارٌ معنويٌّ، وفي الثالث افتقارٌ تركيبيٌّ معنويٌّ.

وفي كلّ المظاهرِ السابقةِ نجد أنّ طول الكلام مبنيٌّ على طولِ الزَّمن الذي يستغرقه المتكلِّم وينتظره السَّامع لتمامِ الجملة أو المعنى المقصود، وهذا مبنيٌّ على عددِ (المورفيمات) التي يستغرقها المتكلِّم لإيصال رسالته.

أما الحكمُ الذي ارتآه النحاةُ إذا وُجدتْ هذه العلّةُ (طول الكلام) فهو أنْ يقعَ حذف في بعض ألفاظ الجملة تخفيفًا، أو أنْ تُغيَّرَ حركةُ الإعراب مِن الأثقلِ إلى الأخفِّ، أو أنْ يُعادَ ذكرُ لفظٍ متقدّمٍ حَتّى لا يُنسى، أو أنْ يضعفَ عَمَلُ العاملِ.

المبحث الثالث: مسائل طول الكلام عند النحاة

تعددت المسائل اللغويّة التي عللها النحاة بطول الكلام، وقد ارتأينا تقسيمها حسب الأسباب التي جعلتهم يعللونها بـ (طول الكلام) في الجملة على النحو الآتي:

أولًا: طول المصدر المؤول.

يرى النحاة أنّ الاسم المفردَ هو الأصل، وأن المصدرَ المؤوّل هو عارضٌ تركيبيّ ينوب مناب المفرد، وقد انفردتْ هذه الأفعال أيضا بنيابة (أنَّ) واسمها وخبرها و(أنْ) الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها منابَ المفعولين**(ابن عصفور، 1998م)**، وذهب الأزهريّ أيضًا إلى أنّ الأكثر وقوعُ (تعلم) هذا على (أنّ) المشددة وصِلَتِها، فتسدّ مسدّ المفعولين**(الأزهري، 2000م)**، ويرى النَّحاة أن المصدر المؤول أطولُ من اللفظ المفرد سواءٌ أكانَ هذا اللفظ مصدرًا صريحًا أم اسمًا، وهذه حقيقة ملموسة، ذلك أن المصدرَ المؤول بعد (أنْ) مثلًا، يحتاج فعلًا وفاعلًا، وربما مفعولًا به أيضا، والمصدر المؤول بعد (أنّ) يحتاج لاسمها وخبرها، وهذا المصدر المؤول يسدّ مسدّ لفظ مفرد، فالعقل البشري عندما يوازن بين جملتين نحو:

أ- أحبُّ النّجاحَ. ب- أحبُّ أنْ أنجحَ.

يجد أن الجملةَ (ب) أطول لفظًا من الجملة (أ)، فالجملةُ (أ) تتكون من أربعة مورفيمات: أحبّ + أنا(مورفيم خالٍ) + ال + نجاح، في حين أن الجملة (ب) تتكون من خمسة مورفيمات: أحبّ + أنا(مورفيم خال) + أن + أنجح +أنا(مورفيم خال)، وزيادةً على ذلك فلو نظرنا في الجملة (أ) نجد أن المعنى اكتمل بمجرد النطق بالمعمول (النجاح) لكن في الجملة (ب) يقع الفعل أولًا على (أنْ)، وهذه تتطلب معمولًا آخر وهو الفعل (ينجح) وهذا يتطلب معمولًا آخر، وهو الفاعل، فكلُّ مورفيم يرتبط بالمورفيم الذي يليه ولا يستغني عنه. وكذلك لو وازنا بين الجملتين:

ج- راعني رُسوبُكَ د- راعني أنّكَ راسِبٌ

نجدُ أن الجملة (ج) مكونة من أربعة مورفيمات: راع + ي+ رسوب +ك، في حين أنّ الجملة (د) مكونة من خمسة مورفيمات: راع + ي + أنّ + ك + راسب. ومن هنا كانت الجملتان (ب) و(د) أطول من الجملتين (أ) و(ج).

ومن المسائل التي عللها النحاة بطول الكلام في المصدر المؤول ما نجده في قول المبرّد: "وتقول: أمرتُه أنْ يقومَ يا فتى، فالمعنى أمرتُه بأنْ يقوم، إلا أنك حذفت حرف الخفض، وحذفُه مع (أنْ) جيد، وإن كان المصدر على وجهه جاز الحذف، ولم يكن كحسنه مع (أنْ) لأنها وصِلَتَها اسمٌ، فقد صار الحرف والفعل والفاعل اسمًا، وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة، فإذا طال الكلام احتُمل الحذف"**(المبرد، د.ت، ج2، ص36)**، فالمبرد يرى أنّ حذف حرف الجرّ (الباء) مع المصدر المؤول أحسنُ منه مع المصدر الصريح، فالمصدر المؤول -الذي يمكن أن يسد مسدّه اسم واحد- يتشكل من حرف وفعل وفاعل مما شكّل طولًا في الكلام.

بل إنّ ابن عصفور يرى امتناعَ حذف حرفِ الجرّ إلا مع المصدر المؤول، يقول:"وينبغي أن يُعلمَ أنه ما كان من هذه الأفعال متعديًا بحرف جرّ لا يجوز حذفُ حرف الجر من مفعوله ووصوله إليه بنفسه، إلا مع (أنَّ) و(أنْ) نحو عجبتُ أنَّكَ قائمٌ، وعجبتُ أنْ قائمٌ زيدٌ، وذلك لطول أنّ وأنْ بالصلة"**(ابن عصفور، 1998م، ص279)**.

ومثلها حذف الواو بعد (إياك)، إذ لا يجوز حذفها إذا كان المحذَّر منه مفردًا، فلا يجوز أن تقول: إياك زيدًا، قال سيبويه "فإذا قلت: إيّاك أنْ تفعلَ، تريد إياك أَعِظُ مخافةَ أن تفعل، أومن أَجْلِ أَن تفعلَ جاز"**(سيبويه، 1988م، ج1، ص279)**، ويعلل ابن الأثير هذا الجواز بقوله " إلا إذا طال الكلام كقولهم: إياك أنْ تفعل، على تقدير مخافة أن تفعل، فأما إياك الفعل فلا يحسن إلا في الشعر"**(ابن الأثير، 1998م ج1، ص142)**.

ويرى ابنُ الحاجب جواز حذف الجار قبل (أنْ) ويجعلُه قياسًا مطّردًا؛ فإنْ قلتَ: إياك أنْ تفعل كذا، جاز على إسقاط الجار، لا على إسقاط حرف العطف، لأن حروف الجر تحذف مع (أنَّ) و(أنْ) قياسا مطردا**(ابن الحاجب، 1989م)**، وإلى هذا ذهب الجَوجريُّ، "وذلك لكَوْنِ (أنْ) يُحذفُ معها الجارُّ قياسًا مطّردًا"**(الجوجري، 2004م، ج2، ص419)**.

ومثله أيضا في حذف الخبر، إذ يقول أبو علي الفارسي " سمعنا فصحاء العرب يقولون: لحقٌ أنه ذاهب، قال أبو الحسن: لم أسمع هذا من العرب، وإنما وجدته في الكتاب، وهو جائز في القياس، وإنما قبّحه عندي حذفُ الخبر ألا ترى أنك لو قلت: لعبدُ الله. وأضمرتْ لم يجز؟ قال أبو علي: لقائل أن يقول: إضمار خبر "لحقٌ أنه ذاهب" أحسنُ من إضمار لعبد الله؛ لأنه إذا طال الكلام حسن الحذف"**(الفارسي، 1990م، ج3، ص267)**. وأصل الجملة هنا كما قدّرها سيبويه: لحقٌ ذاك أمرُك، فأمرك هو الخبر**(سيبويه، 1988م)**، ونجد هنا أن الفارسي قد علل حذف الخبر بطول الكلام، فهو يرى أن المصدر المؤول طويلٌ، وطولُه جوّزَ حذف الخبر، أو حسّنه.

ثانيًا: جملة الشرط

الجملة الشرطية جملة مركبة تشتمل على جملتين متلازمتين مسبوقتين بأداة شرط، لا يجري معنى أولاهما إلا بالثانية، وتسمى الأولى جملة الشرط، والثانية جملة جواب الشرط .فجملة الشرط – عند النحاة - في أصل بنائها كلام طويل؛ لذلك عللوا جزم (إنْ) في الشرط بعلّة طول الكلام، يقول الأنباري: "لأنها (إنْ) تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام، والجزمُ حذفٌ، والحذفُ تخفيفٌ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف"**(الأنباري، دت، ج2، ص575)**، والحقيقة أنّها تفتقر إلى فعل شرط وجواب شرط كذلك، وهذا ما يراه السيرافي والورّاق، يقول الأندلسيّ شهاب الدّين: "الشرط والجزاء يقتضيان جملتين فلما طال الكلام بهما اختير لهما الجزمُ لأنه حذف وتخفيف وهو قول أبي سعيد السّيرافي وأبي الحسن الوراق"**(شهاب الدين، 2001م، 467)**، فمنزلة جواب الشرط من الشرط بمنزلة الخبر من المبتدأ**(عكاشة، 2010م)**.

فإذا كانت جملة الشرط في أصل بنائها طويلة، فكيف إذا فُصل بين ركنيها (فعل الشرط وجوابه) بفاصل، لا شك ف أنها تصبح أطول، ففي قوله تعالى:﴿وَإِنْ كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْراضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أو سُلَّمًا فِي السَّماءِ فتَأْتِيَهُمْ بِآيةٍ وَلَوْ شاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ فلا تَكُونَنَّ مِنَ الجاهِلِينَ﴾ **(الأنعام: 3)**، يرى ابنُ هشام أنّ جواب (فإنْ) محذوف: "تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غاية الحُسْن؛ لأنّه قد انضم لوجود الشرطينِ طول الكلام وهو ما يَحْسُنُ معه الحذفُ"**(ابن هشام، 1985م، ص445)**، فالفاصل هنا بين فعل الشرط (تبتغي) وجوابِهِ المتوقَّع كلامٌ كثير "نفقًا في الأرض أو سلّمًا في السماء فتأتيهم بآية" فهناك معطوف ومعطوف عليه (نفقًا أو سلمًا) وجارٌّ ومجرور متعلقان بالمعطوف عليه (في الأرض) وجملة فعلية (فتأتيهم به) وهذا أدّى إلى وجود فاصل طويل بين فعل الشرط وجوابه. وفي قوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبالُ وَقُطِّعتْ بِهِ الأَرْضُ﴾**(الرعد:3)** إذ حُذِفَ جوابُ الشَّرط، فعُلِّل هذا الحذف بطول الكلام، والتقدير: لكان هذا القرآن**(السيوطي، د.ت)**، فقد عطف جملة ثانية على جملة الجواب، مما شكّل فاصلًا بين فعل الشرط وجوابه. وإلى هذا ذهب القرطبي إذ جعل حذف جواب الشّرط هنا للإيجاز**(القرطبي،1964م)**، ونظّر له بقول امرئ القيس:

وَلَوْ أنّها نَفْسٌ تَموتُ جَميعَةً وَلكنّها نَفْسٌ تَساقَطُ أَنفُسا

(امرؤ القيس، 2004م، 112)

وتقدير المحذوف: (لَهانَ عليّ). ومن ذلك تعليل ابن هشام حذفَ جواب (إذا) في قوله تعالى:﴿إِذا وَقَعَتْ الوَاقِعَةُ﴾**(الو اقعة: 1)** بأنّه لِفَهمِ المعنى، ثم قال:"وحسّنهُ طول الكلام"**(ابن هشام، 1985م، ص129)**.

ثالثًا: اقتضاءُ اللفظ شيئينِ لإتمام التركيب.

فعندما يقتضي اللفظُ شيئين لإتمام تركيبه النحوي وبناء جملته، ليؤدي معناه، فقد يُكتفى بأحدِهما، فيسدُّ مسدَّ الآخر، وحاجة الاسم إلى شيئين هو ما عبّر عنه القدماء بطول الكلام.

ومن ذلك تعليلُ حذف الخبر عندما يكون المبتدأُ صريحًا في القَسَم كما في قولنا: لعمُرُكَ لأقومَنَّ. قال ابن جني:"لأقومَنَّ جوابُ القسم، وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طولُ الكلام بجواب القسم عوضًا من خبر المبتدأ"**(ابن جنّي، د.ت، ص187)**، وقال العُكبري: "وحُذفَ الخبر لطول الكلام وأنه معلوم"**(العكبري، 1995م، ج1، ص377)**، وقال ابن الخبّاز "فإذا قلت: لعَمْرُك لأفعلنَّ، (فعمرك) مرتفع بالابتداء، وخبره محذوف، كأنك قلت: لعمرك ما أقسم به أي: الذي أقسم به حياتك، فحُذِفَ، لأنَّ طول الكلام بجواب القسم صار عوضًا من الخبر"**(ابن الخباز، 2007م، ص484)**، والمبتدأ هنا يستلزم شيئين لبناء الجملة وتمام المعنى، أولُهما جوابُ القسم والثاني الخبر، ومن هنا يصبح الكلام طويلا، فحُذِفَ الخبرُ للمعرفة البديهية به، وبقي

جواب القسم، فالأصل في هذه الجملة عند النحاة (لعمرُك قَسَمي لأقومَنَّ).

ومن ذلك حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا دل على وجود عام، فلفظ المبتدأ بعد (لولا) يقتضي شيئين، هما خبرُ المبتدأ وجوابُ (لولا)، فيُكتفى بجواب (لولا) ويحذف الخبر، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ (لَوْلَا) حرفٌ يدخل على جملتَيْن: إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعلٌ وفاعلٌ، فتُعلِّقُ إحداهما بالأخرى، وتربطُها بها، كما يدخل حرفُ الشرط على جملتَيْن فعليتَيْن، فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة"**(ابن يعيش، 2001م، ص241)**، لذلك علّل العكبري حذفَ الخبر بعد (لولا) بطول الكلام، كما في: لولا زيدٌ لأتيتك، "والتقدير: لولا زيدٌ حاضرٌ وموجود، فصار طولُ الكلام بالجواب دالًا على المحذوف ومغنيًا عنه"**(العكبري، 1995م، ص145)**، وعلّل بعض النّحاة – ومنهم ابن يعيش - حذف الخبر "بكثرة الاستعمال حتى صار ذكره مرفوضًا"**(ابن يعيش، ج1، ص241)**.

والحقيقةُ أنّ أكثرَ النحاة يرون أنَّ الخبرَ بعد (لولا) إنَّما يحذف إذا كان دالًا على كون مطلق عام، أما إذا دل على كون خاص فيجب إثباته، يقول ابن هشام:" وقول الأكثرينَ إنَّ الخبرَ بعد (لولا) واجبُ الحذفِ، وإنّما ذلك إذا كان كونًا مطلقًا، نحو: لولا زيدٌ لكان كذا، يريدُ: لولا زيدٌ موجودٌ أو نحوَه، وأمّا الأكوانُ الخاصّة التي لا دليلَ عليها لو حُذِفَتْ، فواجبةُ الذكرِ"(ابن هشام، 1985م، ص887)، ومن الأكوان الخاصة قولنا مثلًا: "لولا الجَوُّ باردٌ لفَسدَ الطَّعامُ"، فهنا يجب ذكر الخبر على الرغم من طول الجملة/طول الكلام، وعلى ذلك فالقضية لا تعلُّقَ لها بطول الكلام أو قصره، وإنما بتمام المعنى في حالة كون الخبر كونًا خاصًّا، وعدم الحاجة لذكره إذا كان كونًا عامًّا، فالكلام "تام بدون المقدّر"**(ابن هشام، 1985، ص374)**.

رابعًا: اقتضاء اللفظ لفظًا آخر لإتمام معناه.

ومن ذلك المضافُ الذي يحتاج مضافًا إليه، والأسماءُ الموصولة التي تحتاج صِلةً، إذْ عبَّرَ النحاة عن هذا الحاجة بطول الكلام، فنجد أنَّ الخليلَ بن أحمد قد علل نصبَ المنادى المضافَ والشبيهَ بالمضافِ بطول الكلام، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنّهم نصبوا المضافَ نحو يا عبدالله ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام"**(سيبويه، 1988م، ج2، ص183)**، وكذلك علّل سيبويه نصب المنادى الشبيه بالمضاف: "وإن لم تندب قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، كأنك قلت يا ضاربًا رجلًا...الزمها النصب كما لزم يا ضاربًا رجلًا حين طال الكلام"**(سيبويه، 1988م، ج2، ص228)**.

ويبدو هذا التعليلُ غريبًا، فالنحاة ومنهم سيبويه يرون أن الأصل في المنادى أن يكون منصوبًا، لأنّه على تقدير (أنادي أو أدعو)، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب"**(سيبويه، ج2، ص182)**، ويقول كذلك: "ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعُهما واحدٌ، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ. قلت: أرأيتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنصوب"**(سيبويه، 1988م، ج2، ص183)**، ويقول ابن السراج: " اعلم: أن كل اسم مضاف منادى، فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه"**(ابن السّراج، د.ت، 340)**، فهم يرون أن الأصل في المنادى النصب، حتى لو كان مبنيًا على الضم، فسواء أكان المنادى طويلًا أم قصيرًا فحقه النّصب، ثم كيف يعللون ما جاء على الأصل؟ وما جاء على أصله لا يُسأل عن علّته.

وفي نداء المضافِ إلى مضافٍ إلى ياءِ المتكلم مثل "يا ابنَ أمي" ذكر النحاة أربعةَ أوجهٍ، منها: يا ابن أمَّ بالفتح، يقول ابن يعيش: "والوجه الثاني: من الأوجه الأربعة أن تقول: "يا ابنَ أُمَّ" و"يا ابنَ عَمَّ" بالفتح. وقد قرأ به ابنُ كَثِير، ونافعٌ، وأبو عمرو. ويحتمل ذلك أمرَيْن: أحدُهما أن يكون الأصلُ: "يا ابنَ أُمًّا" بالألف، ثمّ حُذفت الألف تخفيفًا، وساغ ذلك لأنّها بدلٌ من الياء، فحُذفت كما تُحذف الياء في "يا غلامي" في قولك "يا غلامِ". وحُذفت الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تُحذف من المضاف إليه إذا قلت: "يا غلامَ غلامِي" كما تُحذف من المضاف إذا قلت: "يا غلامِ"، لأنّ هذا الاسم أعني "يا ابنَ أُمِّ"، و"يا ابنَ عَمِّ" قد كثُر استعمالُه، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره"**(ابن يعيش، 2001م، ج1، 356)**، فابن يعيش يعلل حذف الألف بكثرة الاستعمال، ونجد العكبري يعلل حذفها بطول الكلام بقوله:"والثاني: أنه أراد ابن أمّا فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحة"**(العكبري، 1995م، ج1، ص341)**، والطول هنا مُتَأَتٍّ من تركيب الإضافة.

وفي إضافة العدد إلى المعدود تقضي القاعدة النحوية بإضافة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلى معدود مجموع، فنقول: ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ نساءٍ، لكنّ العرب أضافت هذه الأعداد إلى المفرد إذا كان معدودها (مئة) فقالوا: (ثلاثمئة) ولم يقولوا (ثلاثمئات)، ويعلل سيبويه ذلك بقياس العدد مائة على ألفاظ العقود، يقول: "وأما ثلاثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مِئاتٍ، ولكنَّهم شبّهوه بعشرينَ وأَحَدَ عَشَرَ، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحدًا؛ لأنَّه اسمٌ لعددٍ كما أَنّ عشرينَ اسمٌ لعددٍ. وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ"**(سيبويه، 1988م، ج1، ص209)**، وحمل بعض النحاة ذلك على المعنى، أي "أنّ (المئة) وإن كان لفظها مفردا فمعناه جمعٌ" **(ابن الوراق، 1999م، ص511)**.

في حين نجد العكبري يعلل ذلك بطول الكلام بقوله: "وكان القياس أن يقال: ثلاث مئات أو مئين، وكذا إلى تسعمائة كما تقول: ثلاث نسوة، إلا أنهم أضافوها إلى الواحد حيث طال الكلام بالإضافةِ إلى المائة، وإضافةِ المائة إلى الدرهم، ولأن المميز مفرد فلو جمعوا (مئة) وهي عدد لأضافوا جمع العدد إلى المميز المفرد وليس له أصل؛ لأن مرتبة الآحاد تضاف إلى الجمع"**(العكبري، 1995م، ج1، ص326)**.

ومن الألفاظ التي تحتاج إلى لفظ يتمّم معناها الاسم الموصول، إذ لا يجري معناه إلا بصلته، وقد عد النحاة هذا من طول الكلام، فقد علل سيبويه

حذف النون من جمع المذكر السالم لغير الإضافة وحذف نون اللذَيْنِ والذينَ بطول الكلام، واستشهد بقول الشاعر:

الحافِظُو عَوْرةَ العشيرةِ لا تأتيهمُ من ورائِنا نَطَفُ

(ابن منظور، 1993م، ج9، ص363)

فقال: "لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقبَ الاسمُ النونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذينِ والذينَ حيث طال الكلام، وكان الاسمُ الأول منتهاه الاسم الآخر"(سيبويه، 1988م، ج1، ص186)، واستشهد كذلك بقول الأخطل:

أَبَنِيْ كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا سَلَبا الملوكَ وفكّكا الأغْلالا

(الأخطل، 1996م، ص86)

فقال: "لأنّ معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أن الذين مع صلته بمنزلة اسم"**(سيبويه، 1988م، ج1، ص186)**. ويقول السُّهَيلي في قوله تعالى: ﴿ولِلّهِ عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتطاع إلَيْهِ سَبِيلا﴾**(آل عمران: 97)**، ومما حسَّنَ حذفَ الضمير في هذه الآية مع ما تقدّم طولُ الكلام بالصلةِ والموصول**(الهيلي، 1992)**، ويقصد بالضمير هنا ما يربط البدل بالمبدل منه، فالأصل: (من استطاعَ منهم).

ويرى ابن يعيش أنه يجوز حذف المفعول -وهو مُرادٌ- إذا طال الكلام، واستشهد بعدد من آيات القرآن الكريم منها قوله تعالى:﴿لا عَاصِمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِمَ﴾**(هود: 43)**، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وسلامٌ عَلى عِبادِهِ الَّذينَ اصْطَفى﴾**(النمل: 59)**، ثم قال معلِّقًا: "فكلّ هذا على إرادة الهاء وحذفُها تخفيفًا لطول الكلام بالصلة"**(ابن يعيش، ج1، ص419)**، فالتقدير على الأصل في الآيتين: (من رَحِمَهُ) و(الّذِيْنَ اصْطَفَاهُمْ).

فالاسم الموصول لا يجري معناه إلا بجملة تتبعه، هي صلة الموصول، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بُني على ما قبلَه وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو وذكر صلة الموصول لاسمين موصولين (مَن والذي) وقال: "حشو لهما يتمّان به" **(سيبويه، ج2، ص105)**. وذهب ابن جني كذلك إلى أَنّ هَذِه الْأَسْمَاء لَا تجري مَعَانِيهَا إِلَّا بصلاتٍ توضّحها وتخصّصها وَلَا تكوُن صلَاتهَا إِلَّا الجملَ أَو الظروف**(ابن جنّي، د.ت)**.

خامسًا: احتياج المعمول إلى معمول

وهذه تختلف عن سابقتها، فالمسألة السابقة يأتي الطول من كون اللفظ يحتاج لفظًا آخر ولا يكون عاملًا فيه، لكنَّا هنا أمام معمولٍ يطلب معمولًا، وربما طلب المعمول الجديد معمولًا آخر، فلا تكتمل الجملة معنويًا أو نحويًا إلا بوجود هذه المعمولات، ومن ذلك أنَّ الاسمَ الموصولَ في العربية يحتاج إلى جملة تتمم معناه، هي جملة صلة الموصول، ويجب أن تشتمل الجملة على ضمير يعود على الاسم الموصول "والموصول ما لا بدّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه. وتسمى هذه الجملة صلة، ويسميها سيبويه الحشو. وذلك قولك الذي أبوه منطلق زيد، وجاءني من عهده عمرو"**(الزمخشري، 1993، ص183)**، فلا يجوز مثل: الذي أخوك زيدٌ، والصواب: الذي هو أخوك زيد، لكن سيبويه يروي عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول: "ما أنا بالذي قائل لك شيئًا....لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلًا، فإن طوله عوض من ترك (هو) وقلَّ من يتكلم بذلك"**(سيبويه، 1988م، ج2، ص404)**.

ويقول سيبويه: واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا مَن منطلقٌ، إذا جعلتَ المنطلق حشوا أو وصفا، فإن أطلتَ الكلام فقلت مَن خيرٌ منك، حسُن في الوصف والحشو"**(سيبويه، ج1988م، ج2، ص108)**. فهو يرى قبح هذا التركيب سواء أكانت (منطلق) صلة للموصول أو وصفًا له، فإذا قلت: هذا مَن خير منك، كان حسنًا لطول الكلام، ونلاحظ هنا أن طول الكلام جاء من كونِ صلة الموصول ترتبط بمعمول لها، أي إنها لفظٌ عاملٌ في غيره، وهذا يؤدي إلى طول الكلام عند النحاة، كما في ارتباط (خير) بمعمولها (منك) في جملة سيبويه. ويقول سيبويه أيضًا: "زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا. فالوصف بمنزلة الحشو المَحشو لأنه يَحسن بما بعده، كما أنَّ الحشو المحشوَّ إنما يجري بما بعده"**(سيبويه، 1988م، ج2، ص108)**.

ويقول الأنباري: "وإنما يجوز ذلك جوازًا ضعيفًا إذا طال الكلام، كقولهم: الذي راغب فيك زيدٌ، وما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا، وما أشبهَ ذلك"**(ابن الأنباري، د.ت، ص324)**. وعلى ذلك فلا يجوز "الذي أخوك زيد" لكن يجوز "الذي راغبٌ فيك زيد" لطول الكلام، وطول الكلام هنا جاء من أن المبتدأ (قائل/راغب) عاملٌ اقتضى معمولًا (لك شيئًا/فيك) وبذلك طال الكلام.

ويقول ابن يعيش: "وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن (الذِي)، وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذلك كلُّ موصولٍ يكون هو وصِلَتُه كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسمَ، وأن يكون أربعةُ أشياء كشيء واحد، فكرهوا طُولَه، كما كرهوا طولَ (اشْهِيبَاب)، و(احْمِيرار)، فخفّفوه بحذف الياء، وقالوا: (اشْهِباب)، و(احْمِرار). كذلك لمّا استطالوا الاسم بصلته، حذفوا من صلته العائدَ تخفيفًا"**(ابن يعيش، 2001م، ج2، ص391)**.

ويقول ابن مالك: "إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع (أي)، وإن لم تكن صلتها مستطالة، وإن كان مبتدًا والموصول غير (أي) لم يحسن حذفه إلا عند **استطالة الصلة** نحو قول بعض العرب: "ما أنا بالذي قائل لك سوءًا" أي: ما أنا بالذي هو قائل لك سوءًا. وإذا زادت الاستطالة زاد الحذف حسنًا"**(ابن مالك، د.ت، ج1، ص60)**، فسمّى الصّلة التي تحتاج معمولًا (مستطيلة). وبين خالد الأزهري المقصود بالاستطالة بعبارة صريحة،

وذلك في قوله: "ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أي) عند البصريين، إلا إن طالت الصلة، إما **بمعمول** الخبر أو بغيره"(**الأزهري، 200م، ج1، ص172**). وإلى ذلك ذهب المرادي، فأجاز حذف العائد بشرط، هو أن يكون في الصلة طول(**المرادي، 2008م**)، وإليه ذهب كذلك ابن عقيل(**ابن عقيل، 1980م**).

سادسًا: الفصل بين المتلازمين

ومن ذلك أن النظام النحوي للعربية يستدعي دخول اللام في جواب القسم إذا كان الجواب فعلا مثبتًا متصرفًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾(**الرّوم: 55**)، يقول ابن مالك: "إن كان صدرُ الجملةِ المجابُ بها القسمُ فعلا ماضيا مثبتا وخلا القسمُ من استطالةٍ وجبَ اقترانُه باللام وحدَها"(**ابن مالك، 1990م، ج3، ص213**)، فهو يجعل عدم الاستطالة شرطًا في وجود اللام، والمقصود بالاستطالة هنا طول الفاصل بين القسم وجوابه.

وإلى ذلك ذهب إمام النحاة من قبل: "إنَّ اللام قد لا تذكر مع الفعل الماضي إذا طال الكلام"(**ناظر الجيش، 2007م، ج6، ص396**)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وضُحاها...قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾ (**الشمس: 109**)، وإلى ذلك ذهب المبرّد بقوله:" فَأَما قَوْله (وَالشَّمْس وَضُحَاهَا) فَإِنَّمَا وَقع الْقسم على قَوْله (قد أَفْلح من زكاها) وحذفت اللَّام لطول الْقِصَّة لِأَنّ الْكَلَام إِذا طَال كَانَ الْحَذف أجمل"(**المبرّد: د.ت، ج2، ص337**)، وذكر ابن السراج الآية ثم قال: " وكانَ في هذا حسنٌ حين طال الكلام"(**ابن السرّاج، د.ت، ج1، ص279**)، وإلى هذا ذهب ابن مالك (**ابن مالك، د.ت**)، واستشهدَ أيضا بقوله تعالى: ﴿"وَالسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ واليَوْمِ المَوْعودِ وَشاهِدٍ وَمَشْهُودٍ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُود﴾(**البروج: 1-4**).

وردّ أبو حيّان على الذين جوّزوا تلقّي القسم بـ(بل) محتجين بقوله تعالى:﴿ص وَالقُرآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِين كَفَروا في عِزَّةٍ وَشِقاقٍ﴾(**ص: 1**) بقوله: "وهذا باطلٌ؛ لأنَّه بنى جوازَ ذلك على الآية، ولا حُجّةَ فيها؛ إذ يحتمل أن يكون الجواب قولُه: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾(**ص: ص3**)، وحذفَ اللام- أي: لكم- لطولِ الفصل، كما حذفها من قوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ)، وهو جواب: وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ"(**الأندلسي، د.ت، ج11، ص368**).

وإلى ذلك ذهب الجَزولي إذ ذكر أنّ من مواضع اللام - في جواب القسم - عدّة مواضعَ، ثالثها "والفعل الماضي بشرط توسط (قد) بينهما، ظاهرةً أو مقدرةً، وربما حُذفت اللام مع (قد) إذا طال الكلام"(**الجزولي، د.ت، ص139**).

ومن مسائل الفصل بين المتلازمين الفصل بين الفعل والفاعل، إذ يقتضي نظامُ الجملة تأنيثَ الفعل مع فاعله المؤنَّثِ إذا كان اسمًا ظاهرًا، تقول: جاء محمد وجاءت فاطمة، وأجاز سيبويه تذكيرَ الفعل مع الفاعل المؤنث إذا فُصل بين الفعل والفاعل بفاصل، وجعل العلّة في ذلك طول الكلام، فذكر أنّه كلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأةٌ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلًا من شيء كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق(**سيبويه، 1988م**). فالفعل والفاعل متلازمان و"الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل"(ابن عقيل، 1980م، ج2، ص105)؛ لذا عدّ سيبويه الفصل بينهما من طول الكلام.

ومن ذلك الفصل أيضًا ما يكون بين المعطوف والمعطوف عليه، ففي قولنا: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو أو وعمرا، يرى سيبويه أنّ الجرَّ أقوى، ثم قال: "والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا، وكلما طال الكلام كان أقوى"(**سيبويه، 1988م، ج1، ص174**)، فهو يرى أن الفصل بين المتعاطفين بشبه الجملة (فيها) أدى إلى طول الكلام، ثم استشهد بقراءة من قرأ: ﴿جاعلُ الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا﴾(**الأنعام: 96**)، (قرأ بها ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر)(**الفارسي، 1993، ج3، ص361**). إذ فصل المفعول به (سكنًا) بين المتعاطفين (الليل والشمس).

ونحو ذلك نصب (المقيمين) قوله تعالى: ﴿لكنِ الرّاسِخونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤمنونَ يُؤمنونَ بما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقيمِينَ الصَّلاةَ وَالمُؤْتونَ الزَّكاةَ والمؤمنون بالله واليوم الأخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما﴾(**النساء: 162**)، ورفع قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾(**المائدة: 62**)، فقد ذكر القوجي أنّ الفرّاء قد علل نصب (المقيمين) في الآية الأولى، ورفع (الصابئون) في الآية الثانية من سورة المائدة (الصابئون) بطول الكلام(**القوجي، 1999م**).

وأجاز بعض النحاة جواز قطعُ النعت عن منعوته، وكذلك قطعُ البدل عن المبدل منه، فتقول: مررت بزيدٍ أخوك، نص على ذلك سيبويه والأخفش، إلا أن بعض النحاة يرون أنَّ هذا قبيح إلا إن طال الكلام(**الأندلسي، 1998م**)، فهم يرون طول الكلام علّة لقبول هذا التركيب اللغوي على الرغم من قبحه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُم النَّارُ﴾(**الحج: 72**)، فطول الكلام هنا جاء من الفصل بين البدل والمبدل منه بشبه الجملة (من ذلكم)، يقول النحاس:"وحَسُنَ هذا لطول الكلام"(**النّحاس، 2004م، ج1، 248**).

وفي قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسولُهُ﴾(**التوبة: 3**). ذكر ابن الحاجب أنّ النحّاس قد أجاز العطفَ على الموضع، وإنْ شئتَ على المضمر، فكلاهما حسن عنده؛ لأنّه طال الكلام(**ابن الحاجب، 1989م، ج1، ص182**)، وطول الكلام هنا متمثل في شبه الجملة "من المشركين" التي فصلت بين المعطوف والمعطوف عليه، على أنَّ هناك من قرأ بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة، هي قراءة يعقوب برواية (رَوح)(**النيسابوري، 1981م، ص225**). بل إنّ سيبويه يرى تركيب العطف نفسه كلاما طويلا: "وإن لم تندب قلت: يا ثلاثة وثلاثين، كأنك قلت يا ضاربًا رجلًا...الزمها النصب كما لزم

يا ضاربًا رجلًا حين طال الكلام"**(سيبويه،1988م، ج2،ص228)**، فهو يرى شبها بين التركيب العطفي (ثلاثة وثلاثين) وتركيب الشبيه بالمضاف (ضاربًا رجلًا) في أنّ كليهما كلام طويل، لذلك أجاز إظهار الفعل الواجب حذفه في مثل: أهلَكَ والليلَ، ورَأسَكَ والحائطَ؛ إنْ لم يكن التركيب عَطْفيًّا، فقال: "الحذف هنا لكثرة الاستعمال وطول الكلام، فلو أفردت فقلت: رأسَك، فقط لجاز إظهار الفعل" **(سيبويه، 1988م، ج1، ص257)**.

ومن أشكال الفصل التي ذكرها النحاة أيضًا ما يكون بين اسم (إنَّ) وخبرها كما في قولهم: "إنَّ في الدار علامةً للمسلمين والبيتِ علامةً للمؤمنين" فحسُنت إعادة اسم إنّ (علامة) لطول الكلام المتمثل بالفصل بين إنَّ واسمها عند العطف"**(ابن السراج، د.ت، ج2، ص74)**، والحكم المترتّب على علّة طول الكلام هنا هو إعادة الذكر، فقد أعاد ذكر لفظ (علامة).

ومن المسائل التي عللت بطول الكلام: أنَّ جمهور النحاة يرى وجوب كسر همزة (إنّ) إذا كان في خبرها اللام، وأجاز المازني فتحها مطلقًا**(العيني، 2010م)**، إلا أن الفراء أجاز فتحها إذا طال الكلام(الأندلسي، د.ت) واستشهدَ ببيت لطرفة:

وأنّ لسانَ المَرْءِ ما لم تَكُنْ له حَصاةٌ عَلى عَوْراتِهِ لَدليلُ

(طرفة، 2000م، ص92)

فالطول هنا في الفاصل بين اسم (أنّ) (لسان المرء) وخبرها (دليل) بجملة (ما لم يكن له حصاة على عوراته).

وزعم الفراء(الفرّاء، د.ت) أنه قُرئ:﴿أنّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبيرٌ﴾**(العاديات:11)**، فلما لم يكن خبر (إنّ) ملازمًا لاسمها جاز فتح همزتها، فقد فصل في بيت الشعر بين اسمها وخبرها بجملة، وفي القراءة فُصل بينهما بظرف وجار ومجرور. ومن ذلك الفصل بين فعل الشرط وجوابه، فهو يشكل طولًا في الكلام، ففي قوله تعالى:﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرابًا وَعِظامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجونَ﴾**(المؤمنون: 35)** أعاد ذِكْر (أنّكم) تأكيدًا لها؛ "لأنّ الكلام طال فيُخشى أن يُنسى أوّله"**(السّامرائي، 2000م، ج4، ص155)**، فطول الكلام هنا استوجب إعادة ذكر تركيب (أنّكم) الذي انبنى عليه الشرط. ومثلها في إعادة الذكر قوله تعالى:﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَفْرَحونَ بِما أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدوا بِما لَمْ يَفْعَلوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَةٍ مِنَ العَذابِ وَلَهُمْ عَذابٌ أَليمٌ﴾**(آل عمران: 188)** فطال الكلام بين الفعل (تحسبنّ) ومعموله (بمفازة) لذا أعاد الفعل تأكيدا له.

ويرى المبرّد جواز العطف على الضمير المتّصل إذا طال الكلام(المبرد، د.ت)، وتابعه في ذلك ابن يعيش فذكر أنّه يجوز العطف، ويكون طول الكلام والفاصل سادًّا مسدّ التأكيد،واستشهدَ بقراءة من رفعَ (شركاؤكم) في قوله تعالى:﴿فَأَجْمِعوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ﴾**(يونس: 71)**، وهي قراءة يعقوب وحده، فذهب إلى أنّ عطَف (الشّركاءَ) على المضمر المرفوع في (أجمعوا) حين طال الكلام بالمفعول، واستشهدَ كذلك بقوله تعالى:﴿مَا أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا﴾**(الأنعام: 148)**، فـ"عطفَ الآباءَ على المضمر المرفوع حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو لا"**(ابن يعيش، 2001م، ج2، ص280)**.

سابعًا: بُعد العامل عن معموله

ففي أفعال الظن يرى ابن يعيش أنَّ الإهمال معلل بطول الكلام يقول: "واعلم أنّه كلما تباعدَ الفعلُ عن الصدر ضَعُفَ عمله، فإذًا قولك: زيدًا حسبتُ قائمًا، أقوى من قولك: زيدًا قائمًا حسبتُ، وزيدًا قائمًا حسبتُ، أقوى من قولك: زيدًا قائمًا اليومَ حسبتُ، كلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخير"(ابن يعيش، 2001م، ج4، ص329)، فهو يوازن بين تركيبين:

- **زيدًا حسبت قائمًا & - زيدًا قائمًا حسبت.**

فيرى أن التركيب الثاني أضعف وذلك لبعد العامل (حسب) عن معموله الأول (زيدًا)

ويوازن بين تركيبين:

- **زيدًا قائمًا حسبت & - زيدًا قائمًا اليوم حسبت.**

ويرى التركيب الثاني أضعفَ لبعد العامل عن معموله، ونلاحظ أنه كلما زاد البعد بين العامل والمعمول ضعف عمله، فالعلّة طول الكلام والحكم ضعفُ العامل.

قال سيبويه: "وكلّما طالَ الكلامُ ضعف التأخيرُ إذا أعملت وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف زيدًا قائما ضربتُ؛ لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"**(سيبويه، 1988م، ج1، ص120)**.

الخاتمة:

لقد عالجت هذه الدّراسة علّة من العلل النّحويّة التي علّل بها النّحاة بعض الظواهر اللغوية، وهي علّة طول الكلام، وخلصت إلى نتائج منها:

- أنَّ طول الكلام علّةٌ من علل النحاة، اتّكأ عليها بعضهم في تعليل بعض الظّواهر التّركيبية في اللغة. غير أنّهم لم يفردوها من ضمن العلل، ولا نجد لها ذكرا مستقلا كبقيّة العلل الأخرى.
- نلتمس من حكم بعض الباحثين الرافضين للعل أنّ فيه التعميم على العلل، وربّما لم يكن في مكانه، بمعنى أننا يُمكن أن نقبل بعضها؛ لأنها علل وصفية، تصف كلام العرب وصفًا علميًا واقعيًا، وربّما كانت من ضمنها علّة طول الكلام، لأنّ غاية المتكلّم تمام المعنى وخفّة المبنى على مستوى

المفردة أو على مستوى التركيب بأكمله.

- أنّ طول الكلام يتأتّى من ثلاثة أشياء: الفصل بين المتلازمين، وافتقار اللفظ لما بعده، واقتضاء اللفظ شيئين لإتمام التركيب. وهذا يعني أنّ طول الكلام يعتمد على عدد (المورفيمات) المُكوِّنة للجملة.
- من أهمّ الأحكام التي تنبني على علّة طول الكلام هي الحذفُ، وهو الأكثر، أو التّغييرُ في حركة الإعراب من الأثقل إلى الأخفِّ، أو إعادة ذكر لفظ متقدمٍ حتى لا يُنسى، أو ضعفٌ في العامل النّحوي.
- تبّين أن علّة (طول الكلام) عند النّحاة أكثر ما يتمثّل في المصدر المؤوّل والاسم الموصول مع صلته وجملة الشّرط وتركيب الجملة الاسمية بعد (لولا).

المصادروالمراجع

ابن الأثير، م. (1999م) ، البديع في علم العربية، (ط1)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الأخطل، غ. (1996م)، الديوان، تحقيق فخر الدين قباوة، (ط4)، دار الفكر، دمشق.

الأزهري، خ. (2000م) ،شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

امرؤ القيس، ح. (2004م)، الديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، (ط2)، دار المعرفة، بيروت.

الأنباري، ع. (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

الأندلسي، ح. (1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأندلسي، م. (د.ت)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، (ط1)، دار القلم، دمشق ودار كنوز إشبيليا.

الأندلسي، م. (1999م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.

أنيس، إ. (1975م)، من أسرار اللغة، (ط5)، مكتبة الأنجلو، مصر.

تمام، ح. (2001م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط4، دار الثقافة، الدار البيضاء.

ابن الجزري، م. (1963)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد وآخر، دار إحياء الكتب.

التوحيدي، ع. (1970)، المقابسات، تحقيق: محمد توفيق حسين، بغداد، مطبعة الإرشاد.

جبالي، حمدي(2005م) ، طول الكلام وأثره في التأويل النحوي، مجلة جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

الجزولي، ع. (د.ت)، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

(د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلميّة، مصر.

ابن جنّي، ع. (2000م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي عامر، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، ع.(د.ت)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

الجوجري، ش. (2004م) ، شرح شذور الذهب، تحقيق نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

ابن الحاجب، ع. (1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت.

حجازي، م. (2006م)، مدخل إلى علم اللغة: المجالات والاتجاهات، الدّار المصريّة السعودية، القاهرة.

الحديثي، خ. (1974م)، الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1، جامعة الكويت، الكويت.

حسين، ص. (2011م)، أثر طول الكلام في القاعدة النحوية، مجلة الدراسات الشرقية، مصر، ع47.

الحموز، ع. (1987م)، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، (ط1)، دار عمّار، عمّان.

حميدة، م. (1997م) ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (ط1)، الشركة العالمية للنشر، مصر، ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

ابن الخباز، ش. (2007م)، توجيه اللمع، تحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر.

ابن خلدون، ع. (2004)، المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر.

الدينوري، ق. (1994م) ، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: حنا حداد، (ط1)، وزارة الثقافة، عمّان.

الزمخشري، م. (1993م)، المفصّل في صنعة الإعراب، ط1، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.

الزجاجي، ع. (1982م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.

السامرائي، ف. (2000م) ، معاني النحو، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

ابن السراج، م. (د.ت)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السهيلي، ع. (1992م)، نتائج الفكر في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، ع. (1988م)، الكتاب، ط3، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السّيرافي، ح. (1974م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي هاشم، مكتبة الكليّات الأزهرية، دار الفكر.
السّيرافي، ح. (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
السّيوطي، ج. (1989م)، الاقتراح في أصول النحو،، تحقيق محمود فجال، (ط1)، دار القلم، دمشق.
السّيوطي، ج. (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر.
شهاب الدين، أ. (2001م)، الحدود في النحو، تحقيق نجاة حسن، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
طرفة، ع. (2000م)، الديوان، تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال، (ط2)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
ابن عصفور، ع. (1998م)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه،(ط1)، فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت.
عفيفي، أ. (1996م)، ظاهرة التّخفيف في النحو العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
ابن عقيل، ع. (1980م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.
عكاشة، م. (2010م)، الربط في اللفظ والمعنى، تأصيل وتطبيق في ضوء علم اللغة النصي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
العكبري، ع. (1995م) اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق.
عمايرة، خ. (1984م)، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة.
عيد، م. (1978م)، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة.
عيد، م. (1976)، الرواية والاستشهاد باللغة، الرياض، عالم الكتب.
عيد، م. (1974)، في اللغة ودراستها، القاهرة، عالم الكتب.
العيني، ب. (2010م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرَيْن،(ط1)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
الفارسيّ، ح. (1990م)، التّعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، (ط1)، (د.ن).
الفارسيّ، ح. (1993م)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، (ط2)، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
القرطبي، م. (1964م)، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم طفيش،(ط2)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
القوجوَي، م. (1999م)، حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن مالك، م. (1990م)، شرح التّسهيل، تحقيق عبد الرحمن السّيد ومحمد بدوي المختون، (ط1)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن مالك، م. (د.ت)، شرح الكافية الشافية،، تحقيق عبد المنعم هريدي، (ط1)، جامعة أم القرى، مكة.
المبارك، م. (1981م) ، النّحو العربي: العلّة النّحوية نشأتها وتطورها، (ط3)، دار الفكر، بيروت.
المبرد، م. (د.ت)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
المرادي، ح. (2008م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، (ط1)، دار الفكر العربي، بيروت.
أبو المكارم، ع. (1973م)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية.
أبو المكارم، ع. (2005)، تقويم الفكر النحوي، (ط1)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
الملخ، ح. (2015م)، نظريّة التّعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.
ابن منظور، م. (1993م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
ناظر الجيش، م. (2007م)، تمهيد القواعد بشرح الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، (ط1)، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.
النّحاس، أ. (2004م)، عمدة الكتاب، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي،(ط1)، دار ابن حزم والجفان والجابي للطباعة والنشر.
النّهاري، أ. (1993م)، العلّة النحوية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
النيسابوري، أ.(1981م)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
ابن هشام، ج. (1985م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط6)، دار الفكر، دمشق.
ابن الوراق، م. (1999م)، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش، (ط1)، مكتبة الرشد، الرياض.
ابن يعيش، م. (2001م) شرح المفصّل، تحقيق إميل بديع يعقوب،(ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت.

References

Abu Al- Makarim, A. (1973). Usul Al- Tafkir Al- Nahwi. Lybian University Publications, Faculty of Education.
Ibn Al-Atheer, M .(1999). Al- Badee' Fi 'Ilm Al- Arabia. 1st ed. Um Al- Qura University, Saudi Arabia.
Al- Akhtal, Gh. (1996). Al- Diwan. 4th ed. Fakhiruddin Qabawah ed. Dar Al- Fikr, Damascus.
Al- Azhari, Kh. (2000). Sharhu Al- Tasrih 'Ala Al- Tawdih. 1st ed. Mohammad Basil 'Yun. Dar Al- Kutub Al- 'Ilmiah, Beirut, Lebanon.
Emru Al-Qais, H. (2004). 2nd ed. Abder- Rahman Al- Mistawi ed. Dar Al- Ma'rifah, Beirut, Lebanon.

Al- Anbari B. (no date). Al- Insaf Fi Masael Al- Khilaf Bain Al- Nahaween Al- Basreen wa Al- Kufiin. Muhiddin Abdel-Hamid. Dar Al- Fikr, Damascus, Syria.

Al- Andalusi, H. (1998). Irtshaf Al-Darb min Lisan Al- Arab. 1st ed. Rajab Uthman Mohammed. Al- Khanji Library. Cairo.

Al- Andalusi, H. (no date). Al- Tadhlil wa Al- Takmil Fi Sharhi kitab Al- Tashil. 1st ed. Hassan Hindawi ed. Dar Al-Qalam, Damascus and Dar Kunuz , Ishbilyah.

Al- Andalusi, H.(1999). Tafsir Al-Bahir Al- Muhit. Sudqi Mohammad Jamil. Dar Al- Fikr. Beirut.

Jabali, H. (2005). Tul Al- Kalam wa Atharahu Fi Al- Al- Tawil Al- Nahawi. Al- Aqsa Universiry Magazine. Gazza, Palestine.

Al- Jazuli, I. (no date). Al- Muqaddimah Al- Jazuliah Fi Al- Nahu. Shaban Abdel-Wahab Mohammad. Um Al-Qura Publication.

Ibn Jinni, U. (2000), Sir Sina'at Al- 'Irab. 1st ed. Mohammad Hassan Ismail and Ahmed Rushdi Amir eds. Dar Al- Kutub Al- 'Ilmiah, Beirut.

Ibn Jinni, U. (no date). Al- Luma' Fi Al- Arabiah. Fayez Faris ed. Dar Al- Kutub Al- Thaqafih, Kuwait.

Al- Jawjari, Sh. (2004). Sharhu Shudhur Al- Dhab. Nawaf Al- Harthi ed. Islamic University, Al- Madinah Al-Munawwarah.

Ibn Al- Hajib, U. (1989). Amani Ibn Al- Hajib. Fakhiruddin Qabawah ed. Dar Ammar, Jordan & Dar Al- Jil, Beirut.

Al- Hadithi, Kh. (1974). Al- Shahid wa Usul Al- Nahu Fi Kitab Sybawaih. 1st ed. Kuwait University, Kuwait.

Hussien, S. (2011). Athar Tul Al- Kalam 'Ala Al- Qa'edah Al- Nahawiah. Eastern Studies Magazine. Vol. (47). Egypt

Al- Hmuz, A. (1987). Thahirat Al- Ta'wid Fi Al- Arabiah wa ma Humila 'Alaiha min Al- Masail. Dar Ammar, Amman.

Hamidah M. (1997), Nitham Al- Irtbat wa Al- Rabit fi Tarkib Al- Jumlah Al- Arabiah. 1st ed. International Company for Publication, Egypt & Lebanon Library, Beirut.

Ibn Al- Khabbaz, Sh. (2007). Tawjih Al- Luma'. Fayez Zaki Mohammad Dyab. Dar Al- Salam, Egypt.

Al- Daynuri, Q. (1994). Thimar Al- Sina'ah. 1st ed. Hanna Haddad ed. Amman

Al- Zamakhshari, M. (1993). Al- Mufassal Fi Sun'at Al- 'Irab. 1st ed. Ali Bu Milhim ed. Al- Hilal Library, Beirut, Lebanon.

Al- Samirai, F. (2000). Ma'ani Al- Nahu. 1st ed. Dar Al- Fikr for Printing, Publication & Distribution, Amman, Jordan.

Ibn Al- Sarraj, M. (no date). Al- Usul fi Al- Nahu. Abder-Rahman Al- Fatli ed. Al- Risalah Institution, Beirut.

Al- Suhaili, A. (1992). Nataej Al- Fikr Fi Al- Nahu. 1st ed . Dar Al- Kutub Al- 'Ilmiah. Beirut.

Sibawayh, A. (1988). Al- Kitab. 3rd ed. Abdelsalam Haroon. Al_ Khanji Library, Cairo.

Al- Sirafi, S. (1974). Sharhu Abyat Sibawayh. Mohammad Ali Hashim ed. Al- Kulyat Al- Azhariah, Dar Al- Fikr, 1974.

Al- Sirafi, S. (2008). Sharhu Kitab Sibawayh. 1st ed. Ahmed Hassan Mahdali & Ali Saed Ali. Dar Al- Kutub Al-'Ilmiah, Beirut.

Al- Sayuti, J. (1998). Al- Iqtrah Fi Usul Al- Nahu. 1st ed. Mahmood Fajjal ed. Dar Al- Qalam, Damascus.

Al- Sayuti. J. (no date). Ham'u Al- Huami' Fi Sharhi Jami' Al- Jawami'. Abdelhameed Hindawi ed. Al- Maktabah Al-Tawqifiah, Egypt.

Shihab Al-ddin Al- Andalusi, A. (2001). Al- Hudood Fi Al- Nahu. Najat Hassan ed. Islamic University, Al- Madinah Al-Munawarah.

Turfah Ibn Al- Abid (2000). Al- Diwan. Diryah Al-Khatib & Lutfi Al- Saqal eds. Aribic Establishment for Studies and Publication, Beirut.

Ibn Asfur, A. (1998). Sharhu Jumal Al- Zajjaj. 1st ed. Dar Al- Kutub Al- 'Ilmiah, Beirut.

Anifi, A. (1996). Thahiratu Al- Takhfif Fi Al- Nahu Al- Arabi. Al- Dar Al- Misriah Al- Lubnaniah, Cairo.

Ibn Aqil, A. (1980). Sharhu Ibn Aqil 'Ala Alfyat Ibn Malik. 2nd ed. Mohammad Muhiddin ed. Dar Al- Turath, Cairo. Dar Misr for Printing.

Ukasha, M. (2010). Al- Rabtu Fi Al- Lafthu wa Al- Ma'na, Tasil wa Tatbiq Fi Dui Alim Al- Lughah Al- Nassi. Modern

Academy for University curriculum, Cairo.

Al- Ukburi, B. (1995). Al- Lubab Fi 'ilal Al- Bina wa Al- 'Irab. 1st ed. Abdelilah Al- Nabhan ed. Dar Al- Fikr, Damascus.

Eid, M. (1978). Usul Al- Nahu Al- Arabi. Alim Al- Kutub, Cairo.

Al- Aini, B. (2010) Al- Maqasid Al- Nahuiah Fi Sharhi Shawahid Al- Alfiah. 1st ed. Ali Mohammed Fakhir et al eds. Dar Al- Salam for Printing, Publication, and Distribution, Cairo.

Al- Farsi, A. (1990). Al- Ta'liqah 'Ala Kitab Sibawayh. Awad Al- Quzi ed. 1st ed.

Al- Farisi, A. (1993). Al- Hujjah Lilqurra Al- Sab'ah. 2nd ed. Badrudduin Gahuji &Bashir Juihani eds. Dar Al- Mamun Liturath, Damascus.

Al- Qurtibi, M. (1964). Tafseer Al- Qurtibi. 2nd ed. Ahmed Al- Barduni & Ibrahim Tufish eds. Dar Al- Kutub Al- Misryah, Cairo.

Al- Quwaji, M. (1999). Hashyatu Muhiddin Shaykh Zadah 'Ala Tafseer Al- Baidaui. 1st ed. Mohammed. A. Shahin ed. Dar Al- Kutub Al- 'Ilmiah, Beirut.

Ibn Malik, M. (no date). Sharhu Al- Tasheel. 1st ed. Abderrahman Al- Sayed & Mohammed badawi Al- Makhtun eds. Hajr for Printing, Publicationm and Distribution.

Ibn Malik, M. (no date), Sharhu Al- Kafyah Al- Shafyah. 1st ed. Abdelmun'em Huadi ed. Um Al- Qura University, Meccah.

Al- Mubarak, M. (198) Al- Nahu Al- Arabi: Al- Lughatu Al- Nahuiah Nashatha wa Tatawrah. Dar Al- Fikr, Beirut.

Al- Mubarid, M. (no date). Al- Muqtathab. Mohammad Abdelkhaliq 'Uthaimah ed. 'Alam Al- Kutub, Beirut.

Al- Maradi, H.(2008). Tawthih Al- Maqasid wa Al- Masalik bisharh Alfiat Bin Malik. 1st ed. Abderrahman Ali Suliman ed. Dar Al- Fikr Al- Arabi, Beirut.

Al- Malakh, H. (2015). Nathariat Al- Ta'lil Fi Al- Nahu Al- Arabi Bin Al- Qudama wa Al- Muhdithin. Dar Al- Shruq for Publication and Distribution, Amman.

Ibn Manzur, M. (1993). Lisan Al- Arab. Dar Sadir, Beirut.

Nazir Al- Jaish, M. (2007). Tamheed Al- Qaua'ed Bisharhi Al- Fawaid. 1st ed. Ali Mohammad Fakhir et al eds. Dar Al- Salam for Printing and Publication, Egypt.

Al- Jabi ed.

Dar Ibn Hazim wa Al- Jaffan wa Al- Jabi for Printing and publication.

Al- Nahari, A. (1993). Al- 'Ellatu Al- Nahuiah Fi Kitab Sibawyah. MA Thesis. Al- Emam Mohammad bin S'ud University, Ryad.

Al- Nisaburi, A. (1981). Al- Mabsut Fi Al- Qiraaat Al- 'Ashir. Sabi' Hamzah Hakimi ed. Arabic Language Complex, Damascus.

Ibn Hisham, J. (1985). Mughni Al- Labib 'an Kutub Al- 'Arib. 6th ed. Mazin Al- Mubarak & Mohammad Ali Hamdallah. Dar Al- Fikr, Damascus.

Ibn Al- Warraq, M. (1999). 'Ilal Al- Nahu. 1st ed. Mahmud JAsim al- Darwish. Al-Rushid Library. Ryad.

Ibn Ya'esh. (2001). Sharhu Al- Mufassal. 1st ed. Email Badee' Ya'qub. Dar Al- Kutub Al- 'Ilmiah, Beirut.